



**Tikrit Journal of Administrative
And Economics Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



The Role of Compliance with Islamic Accounting Standard (AAOIFI 30) In Reducing Credit Risk: Analytical Study of Iraqi Islamic Banks Sample

Researcher: Taha Sultan Hamad
College of Administration and Economics
University of Mosul

Tahasltan76@gmail.com

Prof. Dr. Luqman Muhammad Ayoub
College of Administration and Economics
University of Mosul

Lukman_mohamad@uomosul.edu.iq

Abstract

The research aimed to clarify the role of compliance with the standard (AAOIFI 30), in reducing credit risk, after the Iraqi Islamic banks were obligated to apply Islamic accounting standards under the Islamic Banking Law No. (43) of 2015 and the controls and instructions of the Central Bank based on this law, as they included The research sample (16) of the Islamic banks listed in the Iraqi Stock Exchange, based on the availability of data necessary to measure the research variables during the research period. The indicators of the standard were prepared in the light of (69) indicators divided into (9) dimensions contained in the standard issued by (AAOIFI), and the standard came into force and applied on January 1, 2020, in addition to finding the nature of the correlation and impact between the level of Iraqi Islamic banks' adoption of the Islamic accounting standard The (AAOIFI 30) in reducing credit risks. The hypotheses were tested and the necessary analyzes carried out using the statistical program (SPSS). A set of conclusions were reached, the most prominent of which were: There is no bank that has achieved all the requirements for adopting the (AAOIFI 30) standard in the research sample banks. However there are acceptable levels in the average availability of the number of requirements in some banks, and there is a significant inverse relationship, the more the adoption of the (AAOIFI 30) standard increases overall and at the level of its dimensions In the banks in the research sample, this will be proportional to the low level of credit risk. According to these conclusions, the research suggested several recommendations, including the need for the Central Bank and the management of the Iraqi Stock Exchange to establish controls and procedures that ensure the commitment of Iraqi Islamic banks to apply all requirements of the Islamic Accounting Standard No. (AAOIFI 30), and to take legal measures against non-compliant banks.

Keywords: Islamic accounting standards issued by (AAOIFI), credit risk, Islamic banks.

دور الالتزام بالمعيار المحاسبي الإسلامي رقم (AAOIFI 30) في الحد من مخاطر الائتمان: دراسة تحليلية لعينة من المصارف الإسلامية العراقية

أ.د. لقمان محمد ايوب
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

الباحث: طه سلطان حمد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

المستخلص:

يهدف البحث إلى بيان دور الالتزام بالمعيار (AAOIFI 30)، في الحد من مخاطر الائتمان، بعد أن تم إلزام المصارف الإسلامية العراقية بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية بموجب قانون المصارف الإسلامية رقم (43) لسنة 2015 وضوابط وتعليمات البنك المركزي المستندة إلى هذا القانون، اذ شملت عينة البحث (16) مصرفاً من المصارف الإسلامية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، بناءً على توافر البيانات اللازمة لقياس متغيرات البحث خلال مدة البحث. وتم اعداد مؤشرات المعيار في ضوء (69) مؤشراً مقسمة على (9) أبعاد الواردة في المعيار الصادر عن (AAOIFI) وتم سريان وتطبيق المعيار بتاريخ 1/ يناير/ 2020، فضلاً عن إيجاد طبيعة علاقة الارتباط والأثر بين مستوى تبني المصارف الإسلامية العراقية للمعيار المحاسبي الإسلامي (AAOIFI 30) والحد من مخاطر الائتمان، وقد تم اختبار الفرضيات وإجراء التحليلات اللازمة باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات كان أبرزها: لا يوجد أي مصرف قد حقق كافة متطلبات تبني معيار (AAOIFI 30) في المصارف عينة البحث، ومع ذلك هناك مستويات مقبولة في متوسطات توافر عدد المتطلبات في بعض المصارف، وهناك علاقة عكسية معنوية فإنه زاد تبني معيار (AAOIFI 30) اجمالاً وعلى مستوى أبعاده في المصارف عينة البحث فإن ذلك سيتناسب مع انخفاض مستوى مخاطر الائتمان، واقترح البحث بموجب تلك الاستنتاجات العديد من التوصيات منه ضرورة قيام البنك المركزي وإدارة سوق العراق للأوراق المالية بوضع الضوابط والإجراءات التي تضمن التزام المصارف الإسلامية العراقية بتطبيق كافة متطلبات معيار المحاسبة الإسلامي رقم (AAOIFI 30)، واتخاذ الاجراءات القانونية بحق المصارف غير الملتزمة.

الكلمات المفتاحية: معايير المحاسبة المالية الإسلامية الصادرة عن (AAOIFI)، المخاطر الائتمانية، المصارف الإسلامية.

المقدمة

مع تنامي الوعي الإسلامي في المجتمعات العربية والإسلامية تبلورت فكرة إنشاء المصارف الإسلامية التي تعتمد في نشاطاتها المصرفية على أسس شرعية تختلف في نظمها وأهدافها عن المصارف التقليدية والقائمة على مبدأ الفائدة التي يعدها الدين الإسلامي من المحرمات، ولكن ما لبثت هذه المصارف أن واجهت الكثير من المخاطر وبإشكال متعددة حالها كحال الكثير من المصارف التجارية التقليدية، منها ما ينبع من البيئة المحيطة للمصرف الإسلامي وأخرى ناتجة عن طبيعة عمل هذه المصارف والسياسات الإدارية الخاطئة لإدارة المصارف. لقد ساعد نشوب الأزمة المالية العالمية عام 2008 على توفير فرصة مناسبة لتعزيز مؤيدو المصارف الإسلامية حججهم في أن هذه المصارف أكثر حصانة من المصارف التقليدية ضد تقلبات السوق ويمكن أن تكون حلاً وبديلاً مضموناً للحد من الأزمات التي تصيب النظام المالي، فقد أصدرت

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معاييراً للمحاسبة المالية، وذلك من أجل التحقيق والتجانس بين الممارسات المالية الإسلامية الدولية والتقارير المالية للمؤسسات المالية بالتوافق مع أحكام الشريعة ومبادئها وقد اعتمدت الكثير من السلطات المالية والبنوك المركزية في عدد من دول العالم المعايير الصادرة عن هذه الهيئة كونها إلزامية وإرشادية. وجاء هذا البحث لإظهار بيان دور الالتزام بالمعيار (AAOIFI 30) "الهبوط والخسائر الائتمانية والالتزامات المحملة بالخسائر" في الحد من مخاطر الائتمان، من خلال تحليل التقارير السنوية للمصارف الإسلامية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للأعوام 2020-2021، بعد أن تم تناول مقدمة البحث أعلاه سيتم تقسيم ما تبقى من البحث على أربع فقرات إذ سيتم في الفقرة الأولى تناول منهجية البحث، وفي الثانية الجانب النظري للبحث، والثالثة، الجانب التطبيقي منه وفق مناقشة النتائج واختبار الفرضيات، وأخيراً في الفقرة الرابعة استعراض لأهم الاستنتاجات النظرية والعملية مرفق معها أهم التوصيات التي بنيت على تلك الاستنتاجات.

المبحث الأول: منهجية البحث

١. **مشكلة البحث:** جاء هذا البحث نتيجة المخاطر والخسائر التي تواجهها المصارف الإسلامية نتيجة الائتمانات الممنوحة للزبائن والشركات والتعرف على دور الالتزام بالمعيار (AAOIFI 30) "الهبوط والخسائر الائتمانية والالتزامات المحملة بالخسائر" في الحد من مخاطر الائتمان، لذا يسعى البحث للإجابة عن الأسئلة الآتية:

- أ. هل تلتزم المصارف الإسلامية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بالمعيار المحاسبي الإسلامي (AAOIFI 30).
 - ب. هل هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين تبني معيار (AAOIFI 30) ومخاطر الائتمان.
 - ج. هل هناك تأثير ذو دلالة معنوية لتبني معيار (AAOIFI 30) بصورة إجمالية في مخاطر الائتمان.
٢. **أهمية البحث:** يستمد هذا البحث أهميته من تناوله لموضوع مهم يختص بالمصارف الإسلامية العراقية ومدى التزام هذه المصارف بالمعايير الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) بشكل عام، وتقييم مدى التزامها فيما يخص الهبوط والخسائر الائتمانية والالتزامات المحملة بالخسائر على نحو خاص وبيان مدى أثره في الحد من مخاطر الائتمان.

٣. **هدف البحث:** يهدف البحث إلى تقييم دور الالتزام بالمعيار المحاسبي الإسلامي (AAOIFI 30) وأثره في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية حيث يمكن تحقيق هذا الهدف عبر تحقيق الأهداف الآتية:

- أ. استعراض الإطار النظري لمعايير المحاسبة الإسلامية (AAOIFI) مع التركيز على المعيار (AAOIFI 30) الهبوط والخسائر الائتمانية والالتزامات المحملة بالخسائر.
- ب. بيان مدى التزام المصارف الإسلامية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بالمعيار المحاسبي الإسلامي (AAOIFI 30).
- ج. بيان مدى تأثير تبني المصارف الإسلامية العراقية للمعيار المحاسبي الإسلامي (AAOIFI 30) في الحد من المخاطر الائتمانية.

٤. **فرضيات البحث:** انطلق البحث للإجابة على سؤال رئيس: هل تلتزم المصارف الإسلامية العراقية بالمعيار المحاسبي الإسلامي (AAOIFI 30)، "الهبوط والخسائر الائتمانية والالتزامات المحملة

- بالخسائر" وأثره في الحد من مخاطر الائتمان عليه استناداً إلى مشكلة البحث وللإجابة على أسئلة البحث صيغت الفرضيات الآتية:
- أ. تلتزم المصارف الإسلامية العراقية بالمعيار المحاسبي الإسلامي (AAOIFI 30).
 - ب. هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين تبني معيار (AAOIFI 30) (اجملاً وعلى مستوى أبعاده) ومخاطر الائتمان.
 - ج. هناك تأثير ذو دلالة معنوية لتبني معيار (AAOIFI 30) بصورة إجمالية في مخاطر الائتمان.
٥. **منهج البحث:** اعتمد البحث على المنهج الوصفي فيما يخص الجانب النظري من خلال الاستعانة بالوثائق الرسمية والرسائل والأطاريح الجامعية والدوريات والمؤتمرات والندوات والكتب، وعلى المنهج التحليلي في انجاز الجانب العملي من البحث وبالتحديد الاعتماد على التقارير والقوائم المالية السنوية والمنشور والتي تعدها المصارف الإسلامية العراقية عينة البحث المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
٦. **حدود البحث:** تمثلت حدود البحث في الآتي:
- أ. الحدود المكانية: شملت العينة (16) مصرف من المصارف الإسلامية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
 - ب. الحدود الزمانية: اعتمد البحث التقارير السنوية للمصارف الإسلامية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للأعوام 2020-2021.
٧. **مجتمع وعينة البحث:** تمثل مجتمع البحث بكل المصارف الإسلامية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية إذ بلغ عدد المصارف الإسلامية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (22) مصرف إسلامياً وذلك لغاية عام 2022، ونظراً لكون أن معيار (AAOIFI 30) أصبح نافذ التطبيق منذ عام 2020 في بيئة المصارف الإسلامية العراقية، وتم وضع شرط أساس لاختيار عينة البحث هو توافر البيانات اللازمة لقياس متغيرات البحث، وعلى ذلك اختيرت عينة من (16) مصرفاً، 2020-2021.

المبحث الثاني: الجانب النظري

١. **مفهوم المصارف الإسلامية:** يعرف المصرف الإسلامي على أنه كيان مالي واقتصادي وجد ليتم فيه تطبيق منهج الفكر الاقتصادي الإسلامي، وجعله واقعاً ملموساً من خلال الاستثمار الأمثل لموارده في المشاريع الاستثمارية الاقتصادية والانتاجية تنماشى وأحكام الشريعة الإسلامية (الحلي، ٢٠١٩: ٢١). والمصرف الإسلامي مؤسسة مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيف هذه المبالغ المالية بشكل فعال لضمان تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية (Alrawashdeh & Alkhatib, 2019: 3)، فالمصرف الإسلامي بسيط مالي يجب أن تتوافق أهدافه وعملياته ومبادئه وممارساته مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ومن ثم فهو مشروط لتشغيل جميع أنشطته دون فوائده (Paksoy & Abaross, 2015: 58).
- والمصارف الإسلامية هي نظام مالي قائم على الدين وأساسه منصوص عليه في الشريعة الإسلامية ومبادئ الاقتصاد الإسلامي (Habib, 2018: 3)، وعرفها (وسام، ٢٠٢٠، ٦٠) بأنها مؤسسة مالية مصرفية تتقبل الأموال وفقاً لقاعدتي (الخارج بالضمان) و(الغنم بالغرم) وتوظيفها في وجوه التجارة والاستثمار طبقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية وأحكامها التفصيلية.

وبالرغم من تعدد هذه التعاريف، فالمضمون يبقى نفسه، وفي ضوء مما سبق يمكن للباحثين تعريف المصارف الإسلامية بأنها: (مؤسسات مالية إسلامية تقدم الخدمات المصرفية والمالية وتقوم بأعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة ضمن قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية والالتزام بتطبيق القيم والمثل الإسلامية في المعاملات كافة، فضلاً عن المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة والاقتصادية من استثمار الأموال)، وعليه فإن مفهوم المصارف الإسلامية يتضمن عناصر أساسية هي:

- ❖ الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية من حيث عدم التعامل بالربا أخذاً وعطاءً.
- ❖ حسن اختيار القائمين على إدارة الأموال.
- ❖ الصراحة والصدق والشفافية في المعاملات.
- أ. **أهمية المصارف الإسلامية:** ترجع أهمية وجود المصارف الإسلامية إلى كونها نشأت في ظروف كانت المصارف التقليدية منتشرة انتشاراً كبيراً على المستوى الدولي فضلاً عن الأزمات المتكررة التي سببتها هذه المصارف الربوية مما يدل على هشاشة النظام القائم على الفائدة مما تقدم يمكن القول إن أهمية المصارف الإسلامية تكمن في الآتي:
- ❖ تلبي المصارف الإسلامية رغبات المجتمعات الإسلامية في إيجاد قنوات للتعامل المصرفي بعيداً عن استخدام أسعار الفائدة.
- ❖ تُعدّ المصارف الإسلامية التطبيق العملي لأسس الاقتصاد الإسلامي (معزاوي، ٢٠١٣: ١٢).
- ❖ ادخلت المصارف الإسلامية أسساً للتعامل بين المصرف والذبون تعتمد على المشاركة في الأرباح والخسائر، وكذلك المشاركة في الجهد من قبل المصرف والذبون.
- ❖ أوجدت المصارف الإسلامية قنوات للتعامل الاستثماري في جميع القطاعات الاقتصادية وهي صيغ الاستثمار الإسلامية (نعمة، نجم، ٢٠١٠: ١٣٢).
- ب. **خصائص المصارف الإسلامية:** للمصارف الإسلامية خصائص تميزها عن غيرها، والتي تتمثل في:
- ❖ تمارس أعمالها المصرفية بأسلوب يختلف عن المصارف التجارية فهي لا تتاجر بالديون ولا تتعامل بالربا مهما كانت صورته أو أشكاله إيداعاً أو إقراضاً، أخذاً أو عطاءً (محمد وبجاي، ٢٠٢١، ٤٥).
- ❖ المصارف الإسلامية تستمد خصائصها باعتمادها على أركان الاقتصاد الإسلامي، وتحقيق التكافل الاجتماعي من خلال تقديم القرض الحسن وجمع الزكاة.
- وفي ضوء ما سبق يمكن للباحثين تلخيص خصائص المصارف الإسلامية بالآتي:
- ❖ الالتزام الكامل بأحكام الشريعة الإسلامية في تعاملاتها المصرفية كافة.
- ❖ عدم التعامل بالفائدة المصرفية مهما كانت صورها أو أشكالها، أخذاً أو عطاءً.
- ❖ إرساء مبدأ المشاركة في الاستثمار في الربح والخسارة.
- ❖ العمل هو مصدر رئيس للكسب في الاقتصادي الإسلامي وهذا يعني عدم معرفة أرباح المشاريع المستثمر فيها سلفاً.
- ❖ تعمل المصارف الإسلامية على دعم التنمية الاقتصادية إلى جانب التنمية الاجتماعية.

٢. **مفهوم المخاطر:** هو تسبب في ضرر وأذى للإنسان معنويا أو ماديا كملكاته، وماله ووقته، أو أنها إمكانية حدوث شيء خطير أو غير مرغوب فيه، والمخاطر البنكية هي حالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو تحصيل أرباحاً مستقبلية متوقعة (دليلة، ٢٠١٥: ١٢).
المخاطر في المصارف الإسلامية فهي المخاطر التي يكون مصدرها منهجية التعامل في نشاط الاستثمار والتمويل بما تشتمل عليه من سياسات وإستراتيجيات وضوابط ومعايير وإجراءات وعقود وغير ذلك، (التميمي وحمادي، ٢٠١٤: ٣٧٩).

وانطلاقاً من التعريفات السابقة، يستنتج الباحثان أن المخاطرة في المصارف الإسلامية هي (حتمية عدم التأكد المرافقة للأنشطة الإسلامية المصرفية في استرجاع رأس المال المقرض أو المستثمر أو الحصول على الأرباح المتوقعة بالمستقبل وعندما يكون هناك احتمال لأكثر من نتيجة أو انحرافاً للأرقام الفعلية عن الأرقام المتوقعة أي احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع ويختلف تأثير المخاطر في المصارف الإسلامية بحسب نشاط المصرف واتخاذ القرارات المناسبة لمواجهتها والسيطرة عليها وتقليل تأثيرها إلى الحد الأدنى باقل خسائر حيث إن الخطر لصيق بالعمل المصرفي سواءً رغب المصرف أو لم يرغب).

أ. **أنواع المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية:** حيث تواجه المصارف أنواعاً عدة من المخاطر وقد صنفت لنوعين رئيسيين من المخاطر، الأول المخاطر النظامية وهي المخاطر التي لا يمكن تجنبها أو إلغائها ولكن يمكن التعايش معها والتقليل من آثارها السلبية من خلال التنويع في المحفظة الاستثمارية وإعداد خطط الطوارئ لمواجهتها، أما النوع الثاني فهي المخاطر غير النظامية أو المخاطر الداخلية والمتعلقة بالمصرف نفسه، وهذا النوع من المخاطر ممكن تجنبها أو معالجتها مثل سوء الإدارة وسوء الاستثمار والمخاطر الإستراتيجية والتنظيمية التي يمكن تجنبها بوضع السياسات الملائمة والضوابط والإجراءات المنظمة للعمل واختيار الإدارة من ذوي الكفاءة والخبرة وتأهيل الكادر وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية (الأعرج، ٢٠١٤: ١٣)، ويتعرض المصرف الإسلامي إلى أنواع مختلفة من المخاطر، يشترك في بعضها مع باقي المصارف التقليدية (مخاطر عامة)، ويتفق في البعض الآخر (مخاطر خاصة)، وقد قسمت أنواع المخاطر العامة على النحو الآتي:

❖ أنواع المخاطر من حيث مدى الانتظام أو التحكم.

❖ أنواع المخاطر من حيث احتمال حدوث الخسائر.

❖ أنواع المخاطر من حيث طبيعة المخاطر.

ب. **المخاطر الائتمانية:** تُعدّ مخاطر الائتمان من المخاطر التي تشترك فيها المصارف الإسلامية والتقليدية وهي المخاطر التي ترتبط بالطرف المقابل أي: المدين أو الزبون، إذ يحتمل عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته التعاقدية كاملة في موعدها تجاه المصرف، وقد تنتج هذه المخاطر عادة بسبب الاختيار غير الموفق لنوع الزبون فلا يستطيع الزبون تسديد الدين في الوقت المحدد للسداد. (تبري، ٢٠١٥: ٣٢٥)، وعرفت بأنها المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته المتعهد بها مما يؤدي بالمصرف إلى الوقوع في الخطر إذ تكون مخاطر الائتمان في صورة مخاطر تسوية أو مدفوعات تنشأ عندما يكون أحد الأطراف الصفقة أن يدفع نقوداً كما في (عقد السلم والإستصناع) أو أن عليه أن يسلم أصولاً كما في (عقد المراجعة) قبل أن يتسلم ما يقابلها من أصول أو نقود الأمر الذي يعرضه لخسارة محتملة (الدباغ، الشرايبي، ٢٠١٩: ٩٩).

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول بأن المخاطر الائتمانية في المصارف التقليدية هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها المقرض ولا يواجهها المقرض وهي مخاطرة أن يتخلف الزبائن عن الدفع، أي يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم برد الدين، مما ينتج عنه خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض إلى الطرف المقابل، أما في المصارف الإسلامية فإنها احتمالية عجز الزبائن المقرضين في المصرف بالوفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف، وذلك عند استحقاق هذه الالتزامات أو عدم السداد حسب الشروط المتفق عليها، أي إن هذه المخاطر مرتبطة بالطرف المقابل في العقد من حيث قدرته على سداد التزاماته تجاه المصرف في الموعد المحدد.

ج. اسباب ارتفاع مستوى المخاطر في المصارف الإسلامية

❖ تشديد المصارف الإسلامية على الضمانات المطلوبة من الزبائن وذلك بسبب القوانين المعمول بها في المصارف الإسلامية، يلزم على المصارف ألا تتقاضى أية عمولات عند ماطلة أو عدم قيام الزبون في التسديد.

❖ ضعف الكادر لا سيما بعدم إلمامهم بالأمر الدقيق في الشريعة الإسلامية.

❖ المنافسة الكبيرة من قبل المصارف التقليدية من خلال دخولها سوق الخدمات المصرفية الإسلامية (السامرائي، ٢٠١٤: ٤)

❖ منع المتاجرة في الديون، فبيع الديون إلى غير من هو عليه قبل أجله بأقل من قيمته الأسمية ممنوع، وهذا يعني أن المصارف الإسلامية لا تستطيع حسم الكمبيالات لأن ذلك يؤول على الربا (قواسمة، ٢٠١٩: ٦٦).

د. اساليب تخفيض مخاطر الائتمان: إن استخدام بعض الطرق والإجراءات تساعد على تخفيض مخاطر الائتمان ولذلك يتوجب ان يتوفر لدى المصرف إجراءات عدة عليها القيام بها قبل منح الزبائن أي قروض ومن هذه الإجراءات:

❖ الاستعلام المصرفي: قبل منح المصرف للائتمان يلجأ إلى الاستعلام المصرفي والتحري بكافة الطرق والوسائل الممكنة عن وضعية الزبون الشخصية والمالية ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها وفقاً للشروط المتفق عليها.

❖ الضمانات: وهو تأمين يلجأ إليه المصرف في حالة عجز المقرض عن تسديد القرض، كما أنها إجراءات احتياطية من شأنها أن تخفف من خطر عدم الوفاء، وتُعدّ هذه التأمينات بالنسبة للمصرف ضمانات يحتفظ بها لتغطية خطر إفسار الزبون عند استحقاق الدين.

❖ تنويع مخاطر الائتمان: تعد فكرة تنويع مخاطر الائتمان أهم وسيلة تؤخذ لإدارة مخاطر الائتمان.

❖ وضع حدود ائتمانية: على المصرف أن يضع لنفسه حدود قصوى لقروضه أخذاً بالاعتبار التوفيق بين عاملي السيولة والربحية مع توزيع محفظة القروض بين القروض قصيرة الأجل والقروض متوسطة الأجل على نحو يحقق تخفيض المخاطر التي ترتبط بأجل استحقاق القروض، كما يجب وضع حد أقصى للقروض الممنوحة لزبون واحد للحد من المخاطر المرتبطة بالمقرض ذاته مع مراعاة تنويع الضمانات للحد من المخاطر المرتبطة بالضمان وكذلك عدم التركيز في تمويل أنشطة اقتصادية معينة (إبداح، ٢٠٢٠: ٢٥).

٣. معايير المحاسبة المالية الإسلامية: عرف المعيار المحاسبي بأنه: مجموعة من القواعد المحاسبية يتم الاتفاق عليها بوصفها مرشداً أساسياً لتحقيق التجانس في قياس العمليات والأحداث التي تؤثر على قوائم المركز المالي والدخل والتدفقات النقدية وإيصال تلك المعلومات إلى الأطراف المستفيدة منها، كذلك يمكن أن تعرف المعايير المحاسبية بأنها الأداة القادرة على معالجة وتجنب الاختلافات

الناتجة عن الاختلاف في الممارسات المحاسبية، مما يجعل البيانات المالية قابلة للمقارنة، الأمر الذي يسهم في اتخاذ القرارات المناسبة (سعيد، ٢٠١٥: ٤٠).

وعرف (الدباغ، الجبوري) المعايير المحاسبية المالية الإسلامية بأنها: "مجموعة من الإرشادات والتوجيهات التي يجب الالتزام والتقيّد بها عند تنفيذ الأحداث والمعاملات المحاسبية التي يقوم بها المصرف الإسلامي من إثبات وقياس وعرض وإفصاح خلال الفترة الزمنية، كما أنها تُعدّ مقياساً لتقويم الأداء المحاسبي وأداة تساعد في تقديم رأي فني محايد عن المعلومات الواردة بالقوائم المالية المعدة من قبل المصرف الإسلامي، (الدباغ، الجبوري، ٢٠٢٢: ١٠).

وبناءً على ما سبق، يرى الباحثان أن المعايير المحاسبية المالية الإسلامية هي (أداة ودليل ارشادي للتعبير عن موقف جهة رسمية لطرائق الإثبات والقياس والعرض والإفصاح للمعاملات والأحداث في التقارير المالية بما يتوافق مع الفكر المحاسبي الإسلامي وأنها أداة لتطبيق المبادئ وتحقيق التجانس في الممارسات المحاسبية وتجنب التباين بينها كذلك تعد هذه المعايير من أفضل الطرق والأساليب لتسجيل أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية والإفصاح عنها بكل عدالة وشفافية، ويتم إصدارها من قبل جهات متخصصة وقبوليتها من قبل جميع الأطراف العاملين بالمحاسبة الإسلامية).

إن بناء معايير إسلامية للمحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية تحقق العديد من الأغراض من أهمها ما يأتي: (الدباغ، الجبوري، ٢٠٢٢: ١٠)، (الشريفي، ٢٠٢٢: ٤١).

- أ. تشكل هذه المعايير الدستور والمرجع الذي يرجع إليه المحاسب عند تنفيذ العمليات المحاسبية.
- ب. تُسهم في رفع كفاءة الأداء المحاسبي في المصارف الإسلامية ولاسيما للمحاسبين الجدد.
- ج. تُسهم المعايير الإسلامية أيضاً في تحقيق الثقة في القوائم المالية المنشورة للمؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية على المستوى القومي والعالمي.
- د. تُساعد في إجراء المقارنات بين القوائم المالية للمصارف الإسلامية لاتخاذ القرارات المختلفة.
- هـ. تُعدّ المعايير المحاسبية الإسلامية في المصارف الإسلامية من الموضوعات الدراسية والبحثية المهمة في المعاهد والجامعات على مستوى العالم الإسلامي
٤. أهم المتطلبات التي تساعد في تطبيق وتبني المعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن (AAOIFI) في البيئة المحلية العراقية، هي: (الشريفي، ٢٠٢٢: ٤٧)، (عبد الكاظم، ٢٠١٨: ١٨٨).

ومن أهم هذه المتطلبات ما يأتي:

أ. تكييف التشريعات والقوانين والانظمة وتعديلها بما يتوافق مع المتطلبات وإزالة أية تعارضات أو حالات عدم التطابق معها، بحيث يسهل تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في المصارف الإسلامية العراقية.

ب. التكييف الفني من حيث استعمال التقنيات الحديثة في المجالات كافة بطرق كفوة، فضلاً عن التثقيف والترويج للمعايير الإسلامية بين أفراد المجتمع وجعلهم أكثر تقبلاً لانعكاساتها في مجال المحاسبة والتدقيق.

ج. تطوير النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين العراقية بما يتوافق مع متطلبات معايير المحاسبة الإسلامية.

د. تهيئة المناهج الدراسية وانسجامها مع المعايير المحاسبية الإسلامية وتدريبها في الجامعات العراقية. وفي ضوء ما طرحه يرى الباحثان أن تطبيق المصارف الإسلامية في البيئة المحلية العراقية لمعايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية

الإسلامية (AAOIFI) يُسهم ويعزز من جودة تقاريرها المالية ويُعبر عن توحيد الإجراءات المحاسبية في هذه المصارف وتوفير تقارير مالية شفافة وعادلة وبجودة عالية مما يجعل لها القبول دولياً.

٥. **هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) نشأتها وتطورها:** تم تأسيس هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

(Accounting and Auditing for Organization Islamic Financial Institutions)

ويطلق عليها اختصار منظمة الايوفي (AAOIFI) التي كانت تدعى سابقاً "هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية"، وبموجب اتفاقية التأسيس الموقعة من عدد من المؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ 1 صفر 1410 هجرية، الموافق 26 فبراير 1990 ميلادية في الجزائر، سجلت الهيئة في 11 رمضان 1411هـ، الموافق 27 مارس 1991م في دولة البحرين، وعُدل اسم الهيئة ليصبح "هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية"، بصفتها هيئة دولية ذات شخصية معنوية مستقلة غير هادفة إلى الربح (الدباغ، الجبوري، ٢٠٢٢: ٩).

أ. **أهداف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI):** تهدف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في إطار الاحكام الشرعية الإسلامية إلى ما يأتي: (حمودي، ٢٠١٩: ٧٣)، (بن تاسة، ٢٠٢٠: ٦٤).

❖ تطوير فكر المحاسبة والمراجعة والمجالات المصرفية ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية.

❖ مراجعة وتعديل معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لتواكب التطور في أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية، والتطور في فكر وتطبيقات المحاسبة والمراجعة.

❖ السعي لاستخدام وتطبيق المعايير والبيانات والارشادات التي تصدرها الهيئة من قبل كل من الجهات الرقابية ذات الصلة والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها ممن يباشر نشاطاً مالياً إسلامياً ومكاتب المحاسبة والمراجعة.

❖ تنفيذ الأنشطة الأخرى، بما في ذلك اعتماد الالتزام بمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وذلك من أجل تحقيق مزيد من الوعي والقبول بمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة والأخلاقيات والحوكمة والمبادئ الشرعية.

ب. **التعريف بالمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:** إن

المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) المطبقة في المؤسسات المالية التقليدية يمكن تفسيرها على نحو مختلف في النظام المحاسبي الإسلامي لاختلاف طبيعة الأنشطة والدور الذي تؤديه كلاً من المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات المالية التقليدية، مما يجعلها غير قادرة على معالجة جوانب دقيقة في عمل المؤسسات المالية الإسلامية (ددوش، جعفري، ٢٠٢٢: ٢١)، ومن بين الهيئات التي عملت على إصدار معايير محاسبية إرشادية للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) التي تقوم بمتابعة ما توصلت إليه في الفكر المحاسبي المعاصر وتعرضه على الفقهاء ثم الأخذ بما اتفق مع الشريعة الإسلامية من قيم إيمانية وأخلاقية وسلوكية واستبعاد ما يخالفها، بحيث تعتمد على أدلة إثبات قوية دون اللجوء إلى التقدير الحكمي (بن تومي، ٢٠١٣: ٩٨)، إذ تصدر أيوفي خمسة أنواع من المعايير، بلغ مجموع

الصادر منها حتى الآن 98 معياراً، تفصيلها على النحو الآتي (الموقع الرسمي (AAOIFI) (2022-5-14).

وتقسم المعايير التي أصدرتها هيئة (AAOIFI) على خمس مجاميع، وعلى النحو الموضح بالجدول رقم (١) الآتي:

الجدول (١): أنواع المعايير التي أصدرتها هيئة (AAOIFI)

نوع المعايير	المجموعة
معايير شرعية	المجموعة الأولى
معايير محاسبية	المجموعة الثانية
معايير التدقيق	المجموعة الثالثة
معايير الحوكمة	المجموعة الرابعة
معايير الاخلاقيات	المجموعة الخامسة

المصدر: من اعداد الباحثان اعتماداً على الموقع الرسمي لـ (AAOIFI).
وسيم التركيز على المجموعة الثانية الخاصة بالمعايير المحاسبية الإسلامية موضوع البحث، حيث إنها أصدرت ونشرت رسمياً لحد الآن (39) معياراً محاسبياً.

٦. **المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (30 AAOIFI) ودوره في تخفيض المخاطر الائتمانية:** أصدر المجلس المحاسبي التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معيار المحاسبة المالية الإسلامي رقم (30 AAOIFI) بشأن "الهبوط والخسائر الائتمانية والالتزامات المحملة بالخسائر" بتاريخ 4/ربيع الأول/1439 هجرية الموافق 22/نوفمبر/2017، وتم سريان المعيار بتاريخ 1/يناير/2020.

جاء إصدار هذا المعيار لتحسين المبادئ المحاسبية والتقارير المالية للمؤسسات المالية الإسلامية بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، بالتوافق مع الشريعة والخصائص التي تتميز بها المعاملات المالية الإسلامية، وتجدر الإشارة إلى أن هذا المعيار يهدف إلى بيان القواعد والمبادئ المحاسبية لاضمحلال الموجودات والخسائر الائتمانية، مع مراعاة أحدث المستجدات ومتطلبات صناعة الخدمات المالية الإسلامية الدولية. ويهدف المعيار إلى تغطية الخسائر الحالية والمتوقعة، بما في ذلك الأحكام اللازمة لمواجهة أي خسائر متوقعة في العقود ذات المخاطر العالية، إذ إن معايير المحاسبة المالية الصادرة عن أيوفي معنية بجميع عقود التمويل الإسلامية والاستثمارات وبعض الأصول الأخرى في المؤسسات المالية الإسلامية. وسيل هذا المعيار ومعيار المحاسبة المالية (35) "احتياطي المخاطر" محل معيار المحاسبة المالية رقم (١١) "المخصصات والاحتياطيات". (هيئة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠٢٢).

ويورد الباحث الفروقات بين المعيارين وكما موضح بالجدول رقم (٢) أدناه:

الجدول (٢): المقارنة بين معيار المخصصات والاحتياطيات رقم (11) ومعيار الهبوط والخسائر الائتمانية والالتزامات المحملة بالخسائر رقم (30)

أوجه المقارنة	المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (11)	المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (30)
عنوان المعيار	المخصصات والاحتياطيات	الهبوط والخسائر الائتمانية والالتزامات المحملة بالخسائر
تاريخ اعتماد المعيار	14-13 / يونيو / 1999	22 / نوفمبر / 2017

أوجه المقارنة	المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (11)	المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (30)
تاريخ سريان المعيار	1/ يناير/ 2001	1 / يناير/ 2020
هدف المعيار	وضع القواعد المحاسبية التي تحكم الإثبات والقياس والعرض والإفصاح عن المخصصات التي تكونها المصارف الإسلامية لتقويم موجودات الذمم والتمويل والاستثمار، كذلك وضع القواعد المحاسبية للاحتياطيات التي يجنيها المصرف.	وضع مبادئ المحاسبة والتقرير المالي للهبوط والخسائر الائتمانية ومخصصات الالتزامات المحملة بالخسائر بما يساعد مستخدمي القوائم المالية تحديداً على إجراء تقييم عادل لمبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية، وحالات عدم التأكد ويبين هذا المعيار كيفية إثبات الهبوط والخسائر الائتمانية وتوقيت عكسها (إلغائها / استردادها) وطريقة ذلك.
نطاق المعيار	ينطبق هذا المعيار على المخصصات التي يكونها المصرف لتقويم موجودات الذمم والتمويل والاستثمار. وفي حالة حدوث خسارة متعلقة بالبنود خارج المركز المالي يجب تكوين مخصص لهذه الخسارة. كما يشمل المعيار الاحتياطيات التي يجنيها المصرف،	يطبق هذا المعيار على جميع موجودات التمويل والاستثمار الاسلامي ويطبق أيضا على الانكشافات خارج الميزانية لدى المؤسسات. لا يطبق هذا المعيار على الموجودات الداخلة في تكوين محفظة مقيدة من الموجودات التي تديرها المؤسسة.
المخصصات	المخصص حساب لتقويم الموجودات يتم تكوينه باستقطاع مبلغ من الدخل بصفته مصروفاً.	المخصص هو مطلوب يكون توقيته أو مبلغه أو كلاهما غير مؤكد
الاحتياطيات	الاحتياطي جزء من حقوق أصحاب الملكية أو حقوق أصحاب حسابات الاستثمار، ويتم تكوينه بتجنيب مبلغ من الدخل.	وهو جزء من حقوق الملكية أو أشباه حقوق الملكية الذي يجلب بالاستقطاع من الأرباح ذات العلاقة.
احتياطي مخاطر الاستثمار	هو المبلغ الذي يجنيه المصرف من أرباح أصحاب حسابات الاستثمار، بعد اقتطاع نصيب المضارب، لغرض الحماية من الخسارة المستقبلية.	هو المبلغ الذي تجنيه المؤسسة من أرباح حسابات الاستثمار أو الأدوات المشابهة لأجل التوقي من الخسائر الاستثمارية أو المالية المستقبلية على أصحاب حسابات الاستثمار
احتياطي معدل الأرباح	هو المبلغ الذي يجنيه المصرف من دخل أموال المضاربة، قبل اقتطاع نصيب المضارب، بغرض المحافظة على مستوى معين من عائد الاستثمار لأصحاب حسابات الاستثمار وزيادة حقوق أصحاب الملكية	هو المبلغ الذي يجنيه المصرف من تدخل المضاربة لغرض المحافظة على مستوى مستقر من العائد على الاستثمار لأصحاب حسابات الاستثمار والمضارب ويجب معاملة الأدوات المشابهة بطريقة مماثلة بحسب طبيعة الأداة.

المصدر: من اعداد الباحثان اعتماداً على المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (11) والمعيار المحاسبي الإسلامي رقم (30).

وجاء المعيار بمتطلبات تكونت من (69) مطلباً مقسمة على (9) أبعاد وهي: البعد الأول (تصنيف الموجودات والانكشافات) والبعد الثاني (تكرار عملية تقييم الهبوط والخسائر الائتمانية) والبعد الثالث (منهج الخسائر الائتمانية) والبعد الرابع (منهج الهبوط) والبعد الخامس (منهج صافي القيمة القابلة للتحقق) والبعد السادس (مخصص العقد أو الالتزام المحمل بالخسائر لاقتناء الموجود) والبعد السابع (التغير في التقديرات وحالات العكس) والبعد الثامن (العرض) والبعد التاسع (الافصاح)، وإن جميع مجالات البحث المتعلقة بالأبعاد التسعة اعلاه تبين ان التزام المصارف الإسلامية العراقية بالمعيار المحاسبي الإسلامي (AAOIFI 30) سيسهم وبشكل كبير من تخفيض مستويات المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية العراقية.

ثالثاً. التحليل ومناقشة النتائج: تحليل مستوى التزام المصارف الإسلامية العراقية بالمعيار المحاسبي الإسلامي رقم (30) ومخاطر الائتمان المحيطة بها:

١. مجتمع وعينة البحث: كنقطة انطلاق في هذا البحث كان التركيز فيها على ميدان قطاع المصارف الإسلامية، فيما تمثل مجتمع البحث بكل المصارف الإسلامية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية إذ بلغ عدد المصارف الإسلامية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (22) مصرف إسلامياً وذلك لغاية عام 2022، وقد اختيرت عينة من (16) مصرفاً، ولعامي 2020-2021، نظراً لكون أن معيار (AAOIFI 30) أصبح نافذ التطبيق منذ عام 2020 في بيئة المصارف الإسلامية العراقية، وتم وضع شرط أساس لاختيار عينة البحث هو توافر البيانات اللازمة لقياس متغيرات البحث، وعلى ذلك تحددت عدد المشاهدات بـ (32) مشاهدة، وكما هو مبين في الجدول رقم (٣).

الجدول (٣): المصارف الإسلامية عينة البحث

ت	اسم المصرف	رمز	ت	اسم المصرف	رمز
1	مصرف جيهان الإسلامي	BCIH	9	مصرف القرطاس الإسلامي	BQUR
2	مصرف الوطني الإسلامي	BNAI	10	مصرف نور العراق الإسلامي	BINI
3	مصرف ايلاف الإسلامي	BELF	11	المصرف العراقي الإسلامي	BIIB
4	المصرف الدولي الإسلامي	BINT	12	مصرف كوردستان الإسلامي	BKUI
5	مصرف العربية الإسلامي	BAAI	13	مصرف العطاء الإسلامي	BLAD
6	مصرف الثقة الإسلامي	BTRU	14	مصرف المستشار الإسلامي	BMUI
7	مصرف الجنوب الإسلامي	BJAB	15	مصرف العالم الإسلامي	BWOR
8	مصرف الطيف الإسلامي	BTIB	16	مصرف الانصاري الإسلامي	BANS

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان.

وإدناه نبذة موجزة عن المصارف الإسلامية العراقية عينة البحث كما في الجدول رقم (4) وفق هيكلية تعبر عن تاريخ التأسيس ورأس المال وتاريخ الإدراج في سوق العراق للأوراق المالية وعدد الفروع للمصارف عينة البحث.

الجدول (٤): نبذة مختصرة عن المصارف الإسلامية العراقية عينة البحث

ت	أسماء المصارف	مصرف جيهان الإسلامي	مصرف الوطني الإسلامي	مصرف ايلاف الإسلامي	مصرف الدولي الإسلامي	مصرف العربية الإسلامي	مصرف الثقة الإسلامي	مصرف الجنوب الإسلامي	مصرف الطيف الإسلامي
1	تاريخ التأسيس	3/6 2008	5/5 2005	18/3 2001	1/6 2016	20/6 2016	7/2 2017	2/2 2016	19/2 2018
2	رأس المال	255 مليار	251 مليار	250 مليار	260 مليار	250 مليار	250 مليار	250 مليار	103 مليار
3	تاريخ الادراج	9/1 2017	28/1 2015	3/4 2011	11/10 2016	2/10 2016	8/8 2018	30/4 2018	31/12 2018
4	عدد فروع	11 فروع	6 فروع	16 فروع	5 فروع	5 فروع	17 فروع	9 فروع	16 فروع
ت	أسماء المصارف	مصرف قرطاس الإسلامي	مصرف نور الإسلامي	المصرف العراقي الإسلامي	مصرف كوردستان الإسلامي	مصرف العطاء الإسلامي	مصرف المستشار الإسلامي	مصرف العالم الإسلامي	مصرف الانتصاري الإسلامي
1	تاريخ التأسيس	6/3 2016	11/8 2016	24/4 1993	13/5 2005	6/7 2006	9/4 2018	2/2 2016	23/5 2017
2	رأس المال	250 مليار	250 مليار	250 مليار	400 مليار	250 مليار	250 مليار	250 مليار	250 مليار
3	تاريخ الادراج	31/12 2018	24/10 2016	25/7 2004	1/11 2006	17/4 2017	9/12 2019	29/3 2017	1/3 2018
4	عدد فروع	3 فروع	4 فروع	15 فروع	5 فروع	10 فروع	4 فروع	8 فروع	3 فروع

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان اعتماداً على التقارير المالية السنوية للمصارف عينة البحث.

٢. مؤشرات تبني معيار (AAOIFI 30): وتمثل في مستوى تبني معيار (AAOIFI 30)، ولغرض قياس مستوى تبني هذا المعيار في المصارف عينة البحث أعد مؤشر للقياس مكون من (69) متطلباً ممثلة للمعيار مقسم على (٩) أبعاد إذ اعتمد تحليل محتوى المعلومات للتقارير المالية للمصارف عينة البحث السنة عشر ولعامي (2020-2021)، بمعدل 32 مشاهدة، كما هو موضح في الجدول رقم (5) الآتي:

الجدول (٥): مؤشرات تبني معيار (AAOIFI 30)

البُعد	عنوان البُعد	عدد المتطلبات	التسلسل	البُعد	عنوان البُعد	عدد المتطلبات	التسلسل
1	تصنيف الموجودات والانكشافات	3	3-1	6	مخصص العقد أو الالتزام المحمل بالخسائر لاقتناء الموجود	5	58-54
2	تكرار عملية تقييم الهبوط والخسائر الائتمانية	3	6-4	7	التغير في التقديرات وحالات العكس	2	60-59
3	منهج الخسائر الائتمانية	29	35-7	8	العرض	3	63-61
4	منهج الهبوط	12	47-36	9	الإفصاح	6	69-64
5	منهج صافي القيمة القابلة للتحقق	6	53-48		إجمالي المتطلبات	69	69-1

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان.

ويظهر الجدول رقم (٦) نسبة توافر متطلبات تبني معيار (AAOIFI 30) في المصارف عينة البحث.

الجدول (٦): نسبة توافر متطلبات تبني معيار (AAOIFI 30)

المتطلبات حسب الأبعاد التسع										المصرف
كلي	تاسعاً	ثامناً	سابعاً	سادساً	خامساً	رابعاً	ثالثاً	ثانياً	أولاً	
64.5%	83.4%	50.0%	100.0%	50.0%	0.0%	45.8%	79.4%	100.0%	66.7%	BCIH
58.7%	66.7%	50.0%	75.0%	70.0%	0.0%	66.7%	63.8%	50.0%	66.7%	BNAI
57.3%	66.7%	33.3%	100.0%	70.0%	0.0%	45.9%	69.0%	50.0%	66.7%	BELF
60.9%	83.4%	66.7%	75.0%	70.0%	0.0%	45.9%	69.0%	83.4%	66.7%	BINT
68.9%	75.0%	33.3%	100.0%	80.0%	0.0%	58.4%	84.5%	83.4%	66.7%	BAAI
71.1%	91.7%	66.7%	100.0%	80.0%	0.0%	54.2%	82.8%	100.0%	66.7%	BTRU
71.1%	91.7%	66.7%	100.0%	80.0%	16.7%	70.8%	72.4%	100.0%	66.7%	BJAB
68.2%	83.4%	83.4%	75.0%	40.0%	50.0%	91.7%	62.1%	66.7%	66.7%	BTIB
57.3%	83.4%	33.3%	100.0%	60.0%	0.0%	54.2%	62.1%	66.7%	66.7%	BQUR
68.9%	91.7%	66.7%	100.0%	80.0%	0.0%	54.2%	81.1%	66.7%	66.7%	BINI
55.8%	75.0%	50.0%	100.0%	50.0%	0.0%	50.0%	65.6%	33.4%	66.7%	BIIB
64.5%	91.7%	66.7%	100.0%	80.0%	0.0%	50.0%	70.7%	83.4%	66.7%	BKUI
57.3%	83.4%	50.0%	75.0%	50.0%	0.0%	37.5%	74.2%	33.4%	66.7%	BLAD
55.1%	91.7%	66.7%	100.0%	50.0%	0.0%	41.7%	63.8%	16.7%	66.7%	BMUI
57.3%	66.7%	66.7%	75.0%	60.0%	0.0%	37.5%	70.7%	66.7%	66.7%	BWOR
62.4%	83.4%	50.0%	75.0%	60.0%	0.0%	50.0%	77.6%	50.0%	66.7%	BANS
62.4%	81.8%	56.3%	90.6%	64.4%	4.2%	53.4%	71.8%	65.6%	66.7%	اجمالي

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS).
 يلحظ من الجدول رقم (٦) أنه لا يوجد أي مصرف قد حقق كافة متطلبات تبني معيار (AAOIFI 30) في المصارف عينة البحث، ومع ذلك هناك مستويات مقبولة في نسب توافر عدد المتطلبات في بعض المصارف، إذ يلاحظ أن (مصرف الثقة الدولي الإسلامي) و(مصرف الجنوب الإسلامي) حققاً أعلى مستوى لمتوسط عامي (2021-2020) إذ حققا نسبة تبني بمقدار (71.1%) من إجمالي المتطلبات، وتراوحت نسبة توافر لمتطلبات تبني معيار بقية المصارف بين (68.9-55.1)، كما يتبين أن (مصرف المستشار الإسلامي) كان قد حقق أدنى نسبة توافر لمتطلبات تبني بمقدار 55.1% من إجمالي المتطلبات، فيما يلحظ أن هناك تفاوت واضح في مستويات تبني كل بُعد من أبعاد تلك المتطلبات.

٣. مؤشر مخاطر الائتمان: مؤشر مخاطر الائتمان = مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ÷ الديون المتأخرة التسديد

فكلما قلت النسبة عن 50% كان أفضل، أي إن مستوى مخاطر الائتمان في الحدود المقبولة. والجدول رقم (٧) يظهر مستويات مخاطر الائتمان للمصارف عينة البحث.

الجدول (٧): مستوى مخاطر الائتمان في المصارف عينة البحث

المصرف	مؤشر مخاطر الائتمان	المصرف	مؤشر مخاطر الائتمان
BCIH	161.7%	BQUR	16.3%
BNAI	188.8%	BINI	31.6%
BELF	83.0%	BIIB	389.2%
BINT	104.6%	BKUI	143.6%

المصرف	مؤشر مخاطر الائتمان	المصرف	مؤشر مخاطر الائتمان
BAAI	78.9%	BLAD	63.5%
BTRU	57.1%	BMUI	201.0%
BJAB	57.4%	BWOR	194.4%
BTIB	18.2%	BANS	4.0%
إجمالي		112.1%	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS).
 يلحظ من الجدول رقم (٧) أن المصارف كافة تعاني من مخاطر الائتمان بمتوسط نسبة مخاطر تجاوزت 112%، ما عدا أربعة مصارف هي (مصرف الطيف الإسلامي 18.2%) و(مصرف القرطاس الإسلامي للاستثمار 16.3%) و(مصرف نور العراق الإسلامي 31.6%) و(مصرف الانصاري الإسلامي 4.0%) كانت أقل من 50% من إجمالي عينة البحث البالغة (16) مصرف، وقد حقق (المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار 389.2%) أعلى نسبة مخاطر ائتمانية في حين حقق (مصرف الانصاري الإسلامي) أدنى مستوى من المخاطر.
 ٤. التحليل الوصفي: ويظهر الجدول رقم (٨) الأوساط الحسابية لمستويات تبني المعيار ومؤشرات مخاطر الائتمان:

الجدول (٨): الأوساط الحسابية لمستويات تبني المعيار ومؤشرات مخاطر الائتمان

البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	معامل الاختلاف
متوسط نسبة توافر متطلبات المعيار	62.42%	12.76%	43.50%	89.90%	20.45%
البُعد الأول	66.70%	0.00%	66.70%	66.70%	0.00%
البُعد الثاني	65.63%	36.41%	0.00%	100.00%	55.47%
البُعد الثالث	71.78%	15.98%	31.00%	96.60%	22.27%
البُعد الرابع	53.38%	18.92%	25.00%	100.00%	35.44%
البُعد الخامس	4.17%	15.83%	0.00%	83.30%	380.06%
البُعد السادس	64.38%	15.85%	40.00%	80.00%	24.62%
البُعد السابع	90.63%	19.83%	50.00%	100.00%	21.88%
البُعد الثامن	56.26%	17.86%	33.30%	100.00%	31.75%
البُعد التاسع	81.77%	17.11%	50.00%	100.00%	20.93%
مؤشر مخاطر الائتمان	112.09%	116.09%	0.23%	541.21%	103.56%

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS).
 يلحظ من الجدول رقم (٨) أن نسبة تبني معيار (AAOIFI 30) على مستوى المصارف عينة البحث قد تجاوزت 62% من المتطلبات المحددة وفق ذلك المعيار، وتُعد هذه النسبة مقبولة لكون عام 2020 هو أول عام لبدء تطبيق هذا المعيار في البيئة العراقية، ومما يؤكد هذا التوافق في هذه النسبة هو وجود الاتساق وانخفاض التشتت والتباين بين المصارف عينة البحث وذلك بدلالة

الانحراف المعياري وكذلك معامل الاختلاف البالغ 20.45% فقط، وهي أدنى من القيمة المعيارية لهذا المعامل والبالغة 20.45%. في حين أن مؤشر مخاطر الائتمان يدعم فكرة ارتفاع مستويات تلك المخاطر، ويظهر الجدول رقم (٩) مستويات مخاطر الائتمان للمصارف وحسب السنوات عينة البحث.

الجدول (٩): نسب مؤشر مخاطر الائتمان للفترة (2020-2021)

معامل الاختلاف	أدنى قيمة	أعلى قيم	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	2021	2020	
32.20%	198.51%	124.88%	52.07%	161.69%	124.88%	198.51%	BCIH
6.86%	197.95%	179.63%	12.95%	188.79%	197.95%	179.63%	BNAI
5.77%	86.43%	79.66%	4.79%	83.05%	86.43%	79.66%	BELF
101.48%	179.62%	29.53%	106.13%	104.58%	179.62%	29.53%	BINT
0.31%	79.03%	78.69%	0.24%	78.86%	79.03%	78.69%	BAAI
42.33%	74.23%	40.03%	24.19%	57.13%	40.03%	74.23%	BTRU
96.58%	96.67%	18.21%	55.48%	57.44%	96.67%	18.21%	BJAB
98.27%	30.89%	5.56%	17.91%	18.23%	30.89%	5.56%	BTIB
112.69%	29.30%	3.31%	18.38%	16.31%	3.31%	29.30%	BQUR
6.82%	33.10%	30.05%	2.15%	31.58%	30.05%	33.10%	BINI
55.22%	541.21%	237.27%	214.92%	389.24%	541.21%	237.27%	BIIB
106.89%	252.15%	35.06%	153.51%	143.61%	35.06%	252.15%	BKUI
19.84%	72.43%	54.61%	12.60%	63.52%	72.43%	54.61%	BLAD
70.58%	301.38%	100.72%	141.89%	201.05%	301.38%	100.72%	BMUI
61.91%	279.52%	109.30%	120.37%	194.41%	279.52%	109.30%	BWOR
133.29%	7.86%	0.23%	5.40%	4.05%	7.86%	0.23%	BANS
103.56%	541.21%	0.23%	116.09%	112.09%	131.65%	92.54%	الإجمالي

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS).
 إذ يظهر الجدول رقم (٩) تباين مستوى مخاطر الائتمان للمصارف عينة البحث حسب السنوات نطاق البحث، إذ إن سنة 2020 مثلت أدنى مستوى للمخاطر في حين ارتفعت تلك المخاطر في سنة 2021، وذلك بسبب أن هناك ارتفاعاً في نسبة الاستثمارات والانخفاض في نسبة التمويلات الإسلامية بسبب اعتبار عمليات المضاربة والمشاركة ضمن استثمارات المصارف استناداً إلى كتاب البنك المركزي العراقي 219 في 2020/8/23، أدى ذلك إلى ارتفاع نسبة المخاطر الائتمانية سنة 2021 أكثر من السنة التي قبلها فضلاً عن الأوضاع التي مر بها العراق حاله حال بقية دول العالم بسبب جائحة فيروس (كورونا) فقد واجه اضطرابات اقتصادية شديدة، إذ أحدثت جائحة فيروس كورونا صدمة ذات طابع مختلف. ذلك أنه لم يسبق للاقتصادات الحديثة أن أوقفت نشاطها دون سابق إنذار، وكن نتيجة لتزايد الضغوط على النظام المصرفي وأصبح ازدياد حالات التوقف عن سداد الديون أمراً وشيكاً، كل ذلك أدى إلى الارتفاع من مستوى المخاطر الائتمانية في المصارف عينة البحث لسنة 2021.

أما على مستوى المصارف فيلاحظ أن هناك اتساق وعدم تشتت في مستويات المخاطر عبر السنوات لسبعة مصارف بدلالة معامل الاختلاف الأقل من 50%، وهي كل من مصرف الثقة الدولي الإسلامي (42.33%)، ثم مصرف جيهان الإسلامي (32.20%)، يليه مصرف العطاء الإسلامي (19.84%)، ومصرف الوطني الإسلامي (6.86%)، ثم مصرف نور العراق الإسلامي (6.82%)، يليه مصرف ايلاف الإسلامي (5.77%)، ثم يأتي مصرف العربية الإسلامي (0.31%) بأنه الأكثر اتساقاً من حيث تذبذب مستويات مخاطر الائتمان في حين أن أغلب

المصارف يلاحظ وجود تباين وتشتت في مستويات مخاطر السنوات عبر السنوات، في حين تشير النتائج ان مصرف الانتصاري الإسلامي (133.29%) بأنه الأكثر تذبذباً وتبايناً في مستويات مخاطر الانتماء عبر السنوات.

رابعاً. اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: تلتزم المصارف الإسلامية العراقية بالمعيار المحاسبي الإسلامي (AAOIFI 30). تم الاختبار باستخدام (One Sample T Test) لاختبار الفروقات المعنوية في هذه الفرضية استناداً على أبعاد المعيار، كما هو مبين في الجدول رقم (١٠).

الجدول (١٠): نتائج اختبار فروقات التزام المصارف عينة البحث بمعيار (AAOIFI 30)

Test Value = 0				
المتغير	الأبعاد	قيمة (T)	درجة الحرية	المعنوية (Sig.)
الالتزام بمعيار (AAOIFI 30)	البعد الأول: تصنيف الموجودات والانكشافات	8724.000	31	.000
	البعد الثاني: تكرار عملية تقييم الهبوط والخسائر الائتمانية	10.198	31	.000
	البعد الثالث: منهج الخسائر الائتمانية	25.405	31	.000
	البعد الرابع: منهج الهبوط	15.963	31	.000
	البعد الخامس: منهج صافي القيمة القابلة للتحقق	1.488	31	.147
	البعد السادس: مخصص العقد أو الالتزام المحمل بالخسائر لاقتناء الموجود	22.976	31	.000
	البعد السابع: التغير في التقديرات وحالات العكس	25.855	31	.000
	البعد الثامن: العرض	17.816	31	.000
	البعد التاسع: الإفصاح	27.030	31	.000
	الإجمالي	27.661	31	.000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS). وتشير النتائج الواردة في الجدول رقم (١٠) أن (T) معنوية فهذا يدل على أن هناك توجه للمصارف عينة البحث لتبني معيار (AAOIFI 30) وكذلك أبعاد المعيار كافة (ما عد البعد الخامس: منهج صافي القيمة القابلة للتحقق)، وذلك لأن (T) غير معنوية (.147) وعليه تقبل الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين تبني معيار (AAOIFI 30) (إجمالاً وعلى مستوى أبعاده) ومخاطر الانتماء.

يظهر الجدول رقم (١١) مصفوفة الارتباط بيرسون (Pearson's correlation matrix) بين كل من المتغير المستقل تبني معيار (AAOIFI 30) والتابع (مخاطر الانتماء).

الجدول (١١): مصفوفة العلاقة بين تبني معيار (AAOIFI 30) ومخاطر الائتمان

Sig.	مؤشر مخاطر الائتمان	
0	-.601- ^{**}	الالتزام بمعيار (AAOIFI 30)
.	b	البعد الأول: تصنيف الموجودات والانكشافات
0.029	-.387- [*]	البعد الثاني: تكرار عملية تقييم الهبوط والخسائر الائتمانية
0.001	-.564- ^{**}	البعد الثالث: منهج الخسائر الائتمانية
0.013	-.436- [*]	البعد الرابع: منهج الهبوط
0.44	-.141-	البعد الخامس: منهج صافي القيمة القابلة للتحقق
0.018	-.414- [*]	البعد السادس: مخصص العقد أو الالتزام المحمل بالخسائر لاقتناء الموجود
0.147	-.262-	البعد السابع: التغير في التقديرات وحالات العكس
0.178	-.244-	البعد الثامن: العرض
0.001	-.551- ^{**}	البعد التاسع: الإفصاح

^{**}: وتعني أن الارتباط دال معنوياً عند 1% * : وتعني أن الارتباط دال معنوياً عند 5%

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS).
 يلاحظ من الجدول رقم (١١) أن هناك علاقة (عكسية) سلبية معنوية بين تبني معيار (AAOIFI 30) إجمالاً وعلى مستوى أبعاده (ما عدا البعد الأول والخامس والسابع والثامن) ومخاطر الائتمان، وأن معامل الارتباط الأقوى كان بين تبني معيار (AAOIFI 30) إجمالاً ومخاطر الائتمان بمعامل قدره (-0.601) يليه البعد الثالث المتعلق بمنهج الخسائر الائتمانية بمعامل قدره (-0.564)، ثم البعد التاسع (-0.551) في حين أضعف علاقة معنوية سلبية كانت مع البعد الثاني (-0.387) الخاص (بتكرار عملية تقييم الهبوط والخسائر الائتمانية)، عليه فإنه كلما زاد تبني معيار (AAOIFI 30) إجمالاً وعلى مستوى أبعاده (ما عدا البعد الأول والخامس والسابع والثامن) في المصارف عينة البحث فإن ذلك سيتناسب مع انخفاض مستوى مخاطر الائتمان وعليه تقبل الفرضية الثانية.
الفرضية الثالثة: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لتبني معيار (AAOIFI 30) بصورة إجمالية في مخاطر الائتمان:

تم صياغة معادلة انحدار خطي بسيط لتقدير مخاطر الائتمان بدلالة تبني معيار (AAOIFI 30) بصورة إجمالية، لغرض معرفة مستوى تأثير الأخير في مخاطر الائتمان، كما هو موضح في المعادلة الآتية: -

$$\text{Credit Risk} = \beta_0 + \beta_1 (\text{AAOIFI } 30) + \varepsilon$$

اذ أن:

(Credit Risk): هي مخاطر الائتمان للمصرف.

(β_0): المعامل الثابت، ويمثل قيمة مخاطر الائتمان عندما تكون قيمة مستوى متطلبات تبني المعيار (AAOIFI 30) صفر.

(β_1): معامل بيتا، يمثل مقدار التغير في مخاطر الائتمان عند زيادة مستوى متطلبات تبني المعيار

(AAOIFI 30) بمقدار وحدة واحدة.

(AAOIFI 30): متطلبات تبني معيار المحاسبة رقم 30 "الهبوط والخسائر الائتمانية والالتزامات المحملة بالخسائر"

(ε): البواقي (مقدار الخطأ المعياري)

عليه تكون معادلة الانحدار بعد الاختبار كما يأتي:

$$\text{Credit Risk} = 3.748 + -4.339 (\text{AAOIFI } 30)$$

والجدول رقم (١٢) يظهر نتائج اختبار التأثير.

الجدول (١٢): معادلة انحدار تأثير معيار (AAOIFI 30) في مخاطر الائتمان

الأبعاد	المعامل الثابت (β0)	معامل الانحدار (β)	قيمة (T) (Sig.)	قيمة (F) (Sig.)	(R ²)	(R ²) المعدل
معيار (AAOIFI 30)	3.748	-4.339	-4.114 (0.000)	16.927 (0.000)	.361	.339

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS).

يُلاحظ من الجدول رقم (١٢) ما يأتي:

١. ثبات أنموذج الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (16.927) وهي معنوية عند مستوى معنوية 5%، معنى ذلك يمكن تقدير مخاطر الائتمان بدلالة تبني معيار (AAOIFI 30) بصورة إجمالية وهذا يشير إلى صحة الأنموذج.

٢. ثبات معامل الحد الثابت لقيمة (T) البالغة (-4.114)، بدلالة معنوية (0.000) وهي أقل من 5% مما يدل على معنوية تأثير تبني معيار (AAOIFI 30) بصورة إجمالية في مخاطر الائتمان.

٣. تدل قيمة بيتا (β) البالغة (-4.339) السالبة على أن التأثير سلبي، بمعنى كلما زاد مستوى تبني معيار (AAOIFI 30) بصورة إجمالية انعكس ذلك في انخفاض مخاطر الائتمان.

٤. تشير قيمة معامل التحديد (R²) البالغة (.361) على أن تبني معيار (AAOIFI 30) بصورة إجمالية يفسر ما نسبته (36.1%) من التغيرات الحاصلة في مخاطر الائتمان وهي نسبة مقبولة نسبياً وأن نسبة التفسير المتبقية البالغة (63.9%) تعود لمسببات وعوامل أخرى غير ظاهرة في الأنموذج الحالي.

٥. في ضوء معادلة الانحدار تبين في الجدول رقم (١٢) أن هناك علاقة سلبية بين تبني المعيار (AAOIFI 30) ومخاطر الائتمان، فإذا كانت قيمة مستوى التبني صفر فإن مستوى مخاطر الائتمان يساوي (3.748) أما في حالة زيادة مستوى التبني بقدر (١) فإن مخاطر الائتمان سوف تنخفض بمقدار (-4.339) لذا يمكن القول قد تم قبول الفرضية الثالثة.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

١. نسبة تبني المعيار على مستوى المصارف عينة البحث قد تجاوزت (62%) من المتطلبات المحددة وفق ذلك المعيار، وتعد هذه النسبة مقبولة لكون عام 2020 هو أول عام لبدء تطبيق هذا المعيار في البيئة العراقية ويجب تطور وزيادة هذه النسبة.

٢. هناك علاقة عكسية معنوية فإنه كلما زاد تبني معيار (AAOIFI 30) إجمالاً وعلى مستوى أبعاده في المصارف عينة البحث فإن ذلك سيتناسب مع انخفاض مستوى مخاطر الائتمان.

٣. لا يوجد أي مصرف قد حقق كافة متطلبات تبني معيار (AAOIFI 30) في المصارف عينة البحث، ومع ذلك هناك مستويات مقبولة في متوسطات توافر عدد المتطلبات في بعض المصارف.

٤. تباين مستوى مخاطر الائتمان للمصارف عينة البحث حسب سنوات نطاق البحث، إذ مثلت سنة 2020 أدنى مستوى للمخاطر في حين ارتفعت تلك المخاطر في سنة 2021، نتيجة الظروف العامة التي تعرض لها العراق مع بقية دول العالم بسبب جائحة كورونا والتي أثرت بشكل كبير على عمل المصارف من ضمنها المصارف الإسلامية.

ثانياً. التوصيات

١. ضرورة قيام البنك المركزي العراقي بإلزام المصارف الإسلامية بتطبيق كافة متطلبات معيار المحاسبة الإسلامي رقم (AAOIFI 30)، واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المصارف غير الملزمة.
٢. ضرورة قيام سوق العراق للأوراق المالية بإلزام المصارف الإسلامية العراقية المدرجة في هذا السوق بتطبيق المعايير الإسلامية بشكل عام والمعيار (AAOIFI 30) بشكل خاص.
٣. ضرورة الالتزام بتعليمات البنك المركزي التي تنص بوضع الضوابط والإجراءات التي تضمن التزام المصارف الإسلامية كافة بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن (AAOIFI)، والالتزام بقانون المصارف الإسلامية رقم 43 لسنة 2015.
٤. على المصرف أن يضع لنفسه حدوداً قصوى لقروضه، آخذاً بالاعتبار التوفيق بين عاملي السيولة والربحية مع توزيع محفظة القروض بين القروض القصيرة الأجل والقروض المتوسطة الأجل على نحو يحقق تخفيض المخاطر التي ترتبط بأجل استحقاق القروض.
٥. من الضروري تبادل الخبرات بين المصارف في مجال الحد من المخاطر الائتمانية على المستويين المحلي والدولي والاطلاع على التجارب الدولية والعربية التي سبقت العراق في الصيرفة الإسلامية للاستفادة منها وتوظيفها بما يخدم المصارف الإسلامية العراقية.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

أ. الوثائق والنشرات الرسمية:

١. البنك المركزي العراقي ٢٠٢٢، <https://www.cbi.iq>.
٢. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠٢٢، <https://aaoifi.com>.
٣. معيار المحاسبة المالية الإسلامية رقم (٣٠) (AAOIFI).
٤. معيار المحاسبة المالية الإسلامية رقم (١١) "المخصصات والاحتياطات".
٥. سوق العراق للأوراق المالية، ٢٠٢٢ (<https://www.isc.gov.iq>).
٦. ضوابط إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، البنك المركزي لعراقي، ٢٠١٨.

ب. الرسائل والأطاريح الجامعية:

١. ابداح، الاء زياد، ٢٠٢٠، أثر إدارة مخاطر الائتمان المصرفي على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
٢. الاعرج، احمد يونس، ٢٠١٤، أثر تطبيق نظام التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة على الأداء المالي والتشغيلي (دراسة حالة على بنك لبنان والمهجر في الأردن)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.

٣. بن تاسة، محمد، ٢٠٢٠، المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، دراسة تحليلية على ضوء الاجتهادات الفقهية معيار المراجعة والمعايير المتعلقة به أنموذجاً، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، الجامعة الإفريقية احمد دراية-أدرار.
٤. بن تومي، بدره، ٢٠١٣، آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/ IAS) على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية -دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف، الجزائر.
٥. دليلة، بو علي، ٢٠١٥، إدارة المخاطر المصرفية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية -دراسة مقارنة- رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بو ضياف – المسيلة.
٦. سعيد، وسيم محمد، ٢٠١٥، أثر تطبيق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.
٧. الشريفي، علي محمود علي، ٢٠٢٢، تقييم اجراءات المحاسبة عن أنشطة المراجعة في الصناعة المصرفية وفق معايير المحاسبة الإسلامية: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
٨. قواسمة، ثلجي خالد ثلجي، ٢٠١٩، مخاطر صيغ التمويل في المصارف الإسلامية العاملة جنوب الضفة الغربية ومعالجتها من الناحية القانونية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي برنامج إدارة الأعمال، جامعة الخليل.
٩. معزاوي، حسين، ٢٠١٣، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية: دراسة حالة البنك البركة قسنطينة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، الجزائر.
١٠. وسام، شالور، ٢٠٢٠، أثر تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية على أداء المؤسسات المالية الإسلامية -دراسة مقارنة بين مجموعة من المؤسسات في الأردن والسودان، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف ١، الجزائر.

ج. الدوريات:

١. تبيري، يوسف، ٢٠١٥، الصكوك الإسلامية مخاطر وآليات معالجتها، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد ٢، العدد ١٣، جامعة خميس مليانة.
٢. التميمي، عباس حميد، حمادي ثورة صادق، ٢٠١٤، مصادر واثار مخاطر صيغ التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٠، العدد ٧٩، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
٣. الحلي، محمد حسن عبد الكريم، المفرجي، ثورة صادق، الساعدي، حكيم حمود ٢٠١٩، المصارف الإسلامية مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية، دار بغداد للكتب للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، بغداد، العراق.
٤. حمودي، هشام عمر، حمودي، محمد عمر، ٢٠١٩، إسهامات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات

المالية الإسلامية (AAOIFI) في تعزيز الأخلاقيات والآداب المهنية للعمل المحاسبي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٥، العدد ٤٥، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت.

٥. الدباغ، لقمان محمد أيوب، الجبوري، حنان محمد جاسم، ٢٠٢٢، تقييم مستوى الإفصاح المحاسبي طبقاً لمعايير المحاسبة المالية الإسلامية الصادرة عن (AAOIFI): دراسة تحليلية لعينة من المصارف الإسلامية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد ٥٧ لسنة ٢٠٢٢، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.

٦. الدباغ، لقمان محمد أيوب، الشرايبي، محمد محمود احمد، ٢٠١٩، دراسة تحليلية لأليات الحوكمة في المصارف الإسلامية وأثرها في مستوى الإفصاح عن المخاطر في التقارير والقوائم المالية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد ٣٨، العدد ١٢٣.

٧. ددوش، بشرى، جعفري، عمر، ٢٠٢٢، إمكانية اعتماد المعايير المحاسبية الصادرة عن "AAOIFI" في الجزائر في ظل النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية -دراسة حالة بنك البركة- مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد ٨، العدد ١، الجزائر.

٨. السامرائي، عمار عصام، ٢٠١٤، أهمية إدارة المخاطر المالية في المصارف الإسلامية في مواجهة الالتزامات المالية، المجلة العالمية للتسويق المالي، الجامعة الخليجية، مملكة البحرين.

٩. عبد الكاظم، محمد راضي، ٢٠١٨، مبررات التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية في ظل التغيرات في البيئة العراقية، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، المجلد ١٠، العدد ١، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الانبار.

١٠. محمد، موفق عبد الحسين، بجاي، رغد رشدي، ٢٠٢١، استخدام المعيار المحاسبي IFRS9 لقياس المخاطر الائتمانية المتوقعة بحث تطبيقي في مصرف الرافدين الإدارة العامة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٦٥.

١١. نعمة، نغم حسين، نجم، رغد محمد، ٢٠١٠، المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٢، العدد ٢، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Alkhatib, A. S., Alrawashdeh, N. H., Alslihat, N., Alharafsheh, M., Alnaser, A., & Alomary, M., (2019), The role of Islamic accounting in the development of Islamic banks. International Journal of Business
2. Paksoy, H. M., & Abaross, N., (2015), Relation Between Islamic Bank and Central Bank. Sosyal ve Beşeri Bilimler Araştırmaları Dergisi, 5(2), 46-61.
3. Habib, S. F., (2018), Fundamentals of Islamic finance and Banking. John Wiley & Sons.